الأستاذ حسن أسد الله سلامي

الأمن المائي في لبنان و الوطن العربي

المياه في الوطن العربي

تحديات الحاضر و المستقبل

أ – المياه في الوطن العربي: الواقع و المشكلات التي تواجهها.

ب – الأطماع و الإعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي

ت– خارطة المياه وفق مخطط ما يسمى النظام الشرق أوسطي

ج– إنعكاسات الإتفاقات التركية الإسرائيلية في المنطقة

ح– نظام الأنهار الدولية في القانون الدولي و تطبيق ذلك على أنهار (الفرات– دجلة و النيل)

1 – الأمن المائي : (تعريف)

الأمن هو نقيض الخوف، وهو يعني الطمأنينة و الإستقرار والحيلولة دون الوقوع في الخوف. لا بد من مضاعفة الحذر، القوة، الإقتدار، التحشيد، الدفاع والحماية .

أما في الأدبيات الغربية فقد تعددت دللات الأمن و معانيه. فصاحب كتاب (الأمير) ميكيافيلي، يقول: إن الأمن هو القضاء على المنافسين، لأن القاعدة العلمية بالنسبة إليه تقول (من يسمح لأيٍ كان أن يصبح قوياً يدمر نفسه أو ذاته) هذا ما تفعله و تطبقه إسرائيل.

ويرى روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق أن الأمن هو التنمية، فمن دون تنمة لا يوجد أمن، وثمة توجه عام لمعالجة الأمن على أساس شمولي على ضوء التهديدات الخارجية والداخلية، وهذا يشمل الأمن الجاري، أمن الطاقة، القوة البشرية، الأمن الصناعي، الأمن المائي، الأمن الغذائي، على إعتبار أن ذلك له مكونات مختلفة للأمن تربط بينها علاقات تكاملية وتأثير متبادل.

وإستناداً الى ما تقدم، يتضح لنا أن الأمن المائي لا بد أن يعني حماية الموارد المائية المتاحة من التهديدات الخارجية و ضمان إستمرارها و حرية إستخدامها وفق المتطلبات و الأولويات الوطنية و القومية و القدرة على تطوير هذه المصادر المائية و تنميتها بما يتلاءم مع الأحتياجات المتجددة للمياه في المستقبل المنظور.

أسس الأمن المائي:

ولدت التصورات الأولى لفكرة الأمن المائي العربي في منتصف الثمانينيات، وذلك بعد الندوة التي عقدت في الكويت عام 1986، بدعوة المركز العربي لدراسة المناطق الجافة و الأراضي القاحلة.

و من أهم القرارات التي اتخذت في هذا المؤتمر اعتبار الأمن المائي رديفاً استراتيجاً للأمن الغذائي العربي و أحد مكونات الأمن القومي الشامل.

و يرتكز مفهوم الأمن المائي على عدد من الأسس أهمها:

1-اعتبار المياه سلعة اقتصادية، أي أنها ليست سلعة مجانية بالتالي هدر المياه أو عدم ترشيد استخدامه يؤدي الى الحاق أضرار في البيئة.

2-المياه احدى المتطلبات الأساسية للتنمية في القطاعات الإقصادية المختلفة، زراعة، صناعة، خدمات.

3-في منطقة مثل منطقة الشرق الأوسط حيث الندرة المياه هي الأساس و التناقض موجود بين محدودية الموارد المائية و تزايد الطلب على المياه، لتصبح المياه ثروة استراتجية يستطيع من يملكها أن يؤثر بالوسط المجاور و أن يوسع دائرة نفوذه.

4-ان التنافس على المياه بين دول المنطقة يجعل من هذه السلعة الحيوية ذريعة حرب في بعض الأحيان، قد تتخذها بعض الدول مسوغاً لشن حرب ضد جيرانها للاستلاء على مياههم أو للحصول على حصة كافية من الموارد المائية المتاحة في المنطقة، كما هو حاصل في الجولان السوري (و مياه الليطاني في جنوب لبنان).

5-ان الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق ما يلي:

1-الكفاية

2-الاستدامة

3-العدالة في التوزيع

4-الادارة المستغلة للموارد المائيةز

و هذا يشمل:

أ – خيار تنمية المياه السطحي بواسطة السدود الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة، و حصاد مياه الامطار.

ب – خيار تنمية المياه الجوفية.

تتبع خصوصية الأمن المائي العربي من العوامل التالية:

1-محدودية التحكم بالموارد المائية السطحية المشتركة التي تشكل 60% من المياه السطحي في الوطن العربي.

ب – تدهور كفاءة المياه، سواء بسبب تلوث المياه الجوفية، و السطحية نتيجة تلوثها بالمكونات الصناعية و مياه الصرف الصحي.

ت- اختلاف التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد على المياه.

ث- المناخ اللاتصالحي بين الدولة العربية و الدول المجاورة ، التي تنبع الأنهار الكبرى من أرضيها (تركيا- أثيوبيا).

ج- اطماع اسرائيل في مياه الدول العربية المحيطة بها، التي شرحها الخبير الاسرائيلي جدعون فشلزون في دراسة أعدها عام 1990. حيث يقول أن البنية المائية السطحية منها و الجوفية غير متواصلة و هذا يقيم ارتباطاً مائياً بين مناطق جغرافية مختلفة.

وجود عدد من الأزمات المزمنة التي تحولت مع مرور الزمن الى بئور توتر تحرم البلدان العربية من استخدام مواردها المائية لأعراض التنمية. و المقصود هنا شمال العراق، جنوب السودان، جنوب لبنان، وليس صدفة أن تتواجد أطراف المثلث (اسرائيل، أثيوبيا و تركية) و أن تتعاون في التأثير في هذه المنطقة حتى تهدد الأمن المائي والأمن الغذائي في الوطن العربي.

المطلوب:

- تضامن الجهود القطرية و القومية.
- الترابط بين الأمن المائي و الأمن الغذائي و الامن القومي الشامل.
- تنسيق السياسة المائية مع السياسات السكانية و الاجتماعية على المستوى القطري مع استراتيجية الأمن الغذائي القومي.
- وضع سياسية مائية واقعية تكفل ديمومة الموارد المائية.

ملاحظة:

يوجد على نهر الفرات(226) سداً تركياً مع (226) معملاً كهرابائياً، و هي على ازدياد بحجة الزيادات السكانية، و كلما بني سدٌ تركي على الفرات كلما تدنت حصة سوريا و العراق من المياه.

هنا تسريبات من قبل الدولة التركية للعراق بان المياه ستصبح في يوم من الأيام مقابل النفط. وهذا ما يثبت بأن الحق للقوة.

مصادر التهديد الخارجي للأمن المائي العربي

يمكن حصر مصادر التهديد الخارجي للأمن المائي العربي في ثلاثة مصادررئيسية هي:

أ – المياه في الكيان الصهيوني: تشكل اسرائيل مصدراً خطيراً يهدد الأمن المائي العربي، ويتضح ذلك من خلال محاولتها الاستلاء على مصادر المياه في الدول العربية المحيطة بها تلبية لمتطلبات مشروعاتها الاستيطانية وزيادة السكان اليهود نظراً للهجرة المستمرة.

ب – الطموحات التركية الراهنة المتعلقة بتنمبة منطقة الأناضول و استزراعها ، مما يجعلها واقعياً تتحكم في منابع مياه نهري دجلة و الفرات الأوسط، حيث يشترك في مياهها ثلاث دول هي تركيا (دولة المنبع) و سوريا (دولة المجرى الأوسط) و العراق (دولة المصب). فإن ذلك يشكل نذير خطر جديد و ماثل للعيان يصاف الى مخاطر اختراق الأمن القومي في جبهة اساسية هي الجبهة الشرقية.

ج – ما تقوم به أثيوبيا من مشاريع محتملة: على نهر النيل الأزرق، بمعاونة بعض الدول و خاصة اسرائيل ضمن مؤامرة المياه المواجة ضد الوطن العربي و يضاف الى ذلك الحرب انفصال جنوب السودان الذي عطل المشاريع المائية العربية (السودانية والمصرية).

إن المشاكلة الأكثر خطورة الان هي تحول المياه الى نزاع في منطقة الشرق الأوسط، حتى تصدر النزاعات التارخية التي استعصت على الحل لعدة عقود. وتفصيل ذلك كما يلي:

الحقيقة سنركز الحدث في هذا المقام على المطامع الاسرائلية و محاولاتها الرمية للاستيلاء على مصادر المياه من الدول العربية المجاورة الى جانب خططها التي لا تخفى على أحد، و التي تهدف الى زعزعة استقرار دول حوض النيل واتفاقها الاستراتيجي الأخير مع تركيا للضغط على الحد الشمالي للوطن العربي خاصة سوريا و العراق. فالفكر الصهيوني من خلال خططه و مطامعه في سرقة و استلاب المياه العربية يمثل الخطر الحقيقي على دول المنطقة و مصادر المياه فيها.

الواقع رغبة اسرائيل في السيطرة على مصادر المياه في الوطن العربي، قائمة في حلمها القديم منذ عام 1882، الذي ربما ترجع بدايته الى زمن ولادة فكر المشروع الصهيوني نفسه، فقد فكر الصهاينة في اقامة وطن قومي لليهود في منطقة (سناء) بعد تحول نهر النيل اليها، و ذلك قبل عزمهم على احتلال فلسطين العربية، و بعد صدور وعد بلفور عام (1917) بدأ الصهاينة يتحدثون بصوت عال عن حلمهم باسرائيل الكبرى الممتدة من النيل الى الفرات و هما اكبر مصدرين للمياه و الحياة في المنطقة العربية. بل ان الصهيوني (حاييم وايزمان) كتب في عام (1920) الى وزير الخارجية البريطاني (الورد كيرزون).

ان الصهيونية لا تريد فلسطين فحسب بل تريد لحدودها أن أيضاً جنوب لبنان و لا يكفي نهرا الليطاني و البرموك داخل الحدود، بل من الضروري ضم الأراضي التي يجريان فيها و هي أرضي لبنانية و سورية و أردنية.

و المؤسف كما يعلم الجميع أن الحلم الاسرائيلي كاد يتحقق حرفياً، يوماً بعد يوم، لولا المقاومات التي نشأت في فلسطين وخاصة في لبنان حيث وقفت المقاومة الاسلامية في لبنان سداً منيعاً أمام هذا المخطط المدمر للأمن المائي و الغذائي و الاستراتيجي للمنطقة العربية المحيطة باسرائيل.

فقد احتلت اسرائيل جنوب لبنان و استولت على المياه أنهار الليطاني و الوزاني و الحاصباني، و حرمت الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة من 1.3 مليون متر مكعب من مياه النهر الأردن سنوياً، و انها تحول مياه النهر الى صحراء النقب. و تقف حجر عثرة في طريق البنك الدولي لمشروع سد (الوحدة) الأردني السوري على نهر اليرموك بادعاء أن لها حقوقاً في مياه هذا النهر الذي يجري في الأراضي السورية و الاردنية.

واذا علمنا أن الأردن، رغم توقيعه على اتفاقية الصلح مع اسرائيل بصورة منفردة يعاني من نقص حاد (في امدادات المياه يبلغ (50) مليون متر مكعب سنوياً.

ومن المتوقع كما يرى الخبراء الاستراتجيون أن يظل موضوع المياه في المنطقة العربية محور الاهتمام و التركيز في العلاقات بين دول المنطقة.

هذه العلاقات مختلفة الأشكال، بدءاً بالتعاون وانتهاء بالصراع المسلح، ومروراً بالتوتر و التهديد باستخدام العنف.

و هنا يمكن رد الأسباب و الدوافع التي تكمن وراء نشوء النزاعات بشأن المياه و احتمالات تحولها الى صراع مسلح الى ثلاثة أسباب هي:

1-وقوع بعض منابع المياه خارج الأراضي العربية.

2-تناقص النصيب القانوني النسبي للدول العربية من المياه.

3-الاعتداء المباشر على موارد المياه في الوطن العربي أو على الحقوق العربية في المياه. أضف الى ذلك أن خطط التنمية العربية تغدو عرضة لتهديدات شتى، مرتبطة بإجراءات و قرارات خارجة عن الإرادة العربية.

نختم بطرق مواجهة التحديات الخارجية الأمن المائي العربي.

1. وضع رؤية عربية مشتركة للأخطار الناجمة عن أزمة المياه في المنطقة. و بالتالي مواجهتها بمجهود عربي جماعي تكون أبرز سماته المشاريع المشتركة.

2. مجابهة التحديات التي تواجه التعاون المائي في منطقة الشرق الأوسط تتطلب من الدول العربية مجتمعة أن تدعم قواتها الذاتية.

فالأمن القومي العربي بأبعاده المختلفة لا يمكن تحقيقه من خلال اتفاقيات سلام أو مناطق منزوعة السلاح أو قوات دولية أو ضمانات القوى العظمى في العالمز انه الشيء الوحيد الذي لا يمكن استيراده من الخارج.

3. وضع استراتجية عربية موحدة للتعاون الجاد من أجل حماية مصادر المياه في الوطن العربي والمشاريع الاقتصادية المشتركة ومنها المشاريع المائية التي تعزز و تدعم مسألة الأمن المائي العربي.

ملاحظة: تقدر المياه التي تسرقها إسرائيل من الضفة الغربية و الجولان بحوالي 2000 مليون دولار سنوياً هذا بأسعار 1984

- تحدي المستقبل للأمن المائي العربي، المياه و التنمية في الوطن العربي.

تتزايد حاجة الإنسان في الوطن العربي للمياه للقيام بالعمليات التنموية، لدرجة أنه بات من المستحيل تحقيق التنمية الاجتماعية و السحانية و الأقتصادية من دون توفر المياه اللازمة لذلك، وانسجاماً مع ذلك زادت الحاجة الى التحكم بالمياه وفقاً لنسبة الصرف المستقر و الصرف الكلي.

ففي مجال الصناعة لا بد من توفر المياه اللازمة لاستكمال متطلبات الإنتاج. و هذه بعض الأمثلة:

- يحتاج إنتاج طن واحد من الأسمدة الازورية ال (600) متر مكعب من المياه.
- يحتاج إنتاج طن واحد من الفولاذ الى 150 متر مكعب من المياه.
- يحتاج إنتاج طن واحد من الورق الى 250 متر مكعب من المياه.
- يحتاج إنتاج طن واحد من السكر الى 100 متر مكعب من المياه.

- يحتاج إنتاج طن واحد من الحرير الصناعي الى 1000 متر مكعب من المياه.
- يحتاج إنتاج طن واحد من البلاستيك من 750 الى 1000 متر مكعب من المياه.

هذه الأمثلة مستقاة من الدراسات الصناعية العالمية، تنطبق على اي مشاريع صناعية في اي مكان من العالم، و تحديداً تفصل المنطقة العربية.